الأمم المتحدة

A/HRC/WGAD/2013/33

الجمعية العامة

Distr.: General
14 January 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته السابعة والستين، المعقودة في الفترة ٢٦ – ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣

الرأي رقم ٢٠١٣/٣٣ (فييت نام)

بلاغ موجّه إلى الحكومة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣

بشأن لي كووك كوان

ردت الحكومة على البلاغ.

الدولة طرفٌ في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ١٩٩١/٤٢ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان سابقاً التي وَضحت ولاية الفريق العامل ومَددتها في قرارها ١٩٩٧/٥٠. وأقر مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في مقرره ٢٠٠٦/١٠٢ ومَددتها لثلاث سنوات أخرى بموجب قرار المجلس ١٨/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأحال الفريق العامل البلاغ المذكور أعلاه إلى الحكومة، وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/16/47، المرفق، وCorr.1).

٢- ويرى الفريق العامل أن سلب الحرية إجراء تعسفيٌ في الحالات التالية:

(A) GE.14-10306 040314 050314

1410306

الرجاء إعادة الاستعمال

(أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص قيد الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛

(ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛

(ج) إذا كان عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يضفي على سلب الحرية طابعاً تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد؛ أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي؛ أو اللغة؛ أو الدين؛ أو الوضع الاقتصادي؛ أو الرأي السياسي أو غيره؛ أو نوع الجنس؛ أو الميل الجنسي؛ أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة في حقوق الإنسان أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

البلاغات

البلاغ الوارد من المصدر

٣- فيما يلي تلخيص للقضية التي أبلغ بها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

٤- ولد لي كووك كوان (المشار إليه في ما يلي بالسيد كوان) في عام ١٩٧١ في مقاطعة نغي آن، وهو مواطن فييتنامي، ومحام مؤهل، وأحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان وكاتب في مدونة مقروءة على نطاق واسع في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وهو مدير شركة فييت نام سولوشنز المحدودة في هانوي. وفي عام ٢٠٠٨، حصل السيد كوان على جائزة هيلمان/هاميت لكتاباته المستفيضة في الحقوق المدنية، والتعددية السياسية والحريات الدينية.

٥- وتفيد المعلومات أن أفراداً من الشرطة ألقوا القبض على السيد كوان صباح يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بالقرب من منزله بينما كان في طريقه لإيصال ابنته إلى المدرسة في هانوي. وورد أن الشرطة فتشت منزله ومكتبه في وقت لاحق.

٦- ويفيد المصدر أن السيد كوان احتُجز في الحبس الانفرادي في الشهرين الأولين. وورد أنه أضرب عن الطعام في بداية احتجازه، واستمر لمدة ١٥ يوماً. وطلب محاميه رسمياً ولعدة مرات أن يراه، ولكن ورد أنه لم يسُمح له بمقابلة موكله سوى مرتين: مرة عند حضور إحدى جلسات استجوابه في الأسبوع الأخير من شهر شباط/فبراير ٢٠١٣، ومرة في الأسبوع الثاني من شهر آذار/مارس ٢٠١٣.

٧- وحسب المعلومات الواردة، لم يُسمح للسيد كوان الاتصال بأسرته ولا بالعالم الخارجي. وورد أن أسرته طلبت أن تزوره وحاولت أن ترسل إليه طعاماً إضافياً، ولكن رُفض ذلك. وورد أيضاً أن السيد كوان فقد الكثير من الوزن نتيجة لإضرابه عن الطعام، وأن وضعه الصحي حالياً يبعث على القلق الشديد.

٨- ويفيد المصدر أن السيد كوان لم يحصل على أي معلومة تتعلق بتاريخ محاكمته. وورد أنه اتُهم بالتهرب الضريبي وفقاً للمادة ١٦١ من قانون العقوبات الفييتنامي. ومع ذلك، ورد أن العمل الإجرامي المزعوم الذي استُند إليه في توجيه التهم ضده غير معروف، ولم يُتح أمر الاحتجاز المؤقت إلا مؤخراً.

بلاغ سابق وارد من الفريق العامل بشأن هذه القضية

٩- في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وجه الفريق العامل ومكلفون آخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى حكومة فييت نام بشأن هذه القضية وقضايا أخرى. ويعرب الفريق العامل عن تقديره لحكومة فييت نام التي قدمت ردها بهذا الشأن، بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٠- ووفقاً للفقرة ٢٣ من أساليب عمل الفريق العامل، وبعد إحالة نداء عاجل إلى الحكومة، يجوز للفريق العامل أن يحيل القضية عن طريق إجرائه العادي من أجل إبداء رأي يبين ما إذا كان سلب الحرية تعسفياً. وتوضح الفقرة ٢٣ أيضاً أن الحكومة مطالبة بالرد على الإجراء العاجل والإجراء العادي، كلاً على حدة.

عمليات احتجاز سابقة وادعاءات متعلقة بمضايقة السيد كوان وأفراد أسرته

١١- كان السيد كوان عضواً في نقابة محامي هانوي خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧. ودافع عن قضايا حقوق الإنسان في المحاكم. ويفيد المصدر أن أول اعتقال للسيد كوان جرى بعد عودته من الولايات المتحدة حيث قضى فترة خمسة أشهر في الدراسة وبعد نشره لتقرير كتبه عن الديمقراطية في فييت نام. وورد أنه قضى ١٠٠ يوم رهن الاحتجاز للاشتباه في الاشتراك في "أنشطة لإسقاط النظام". وورد أيضاً أنه بعد الإفراج عنه، لم يعد يُسمح له بمغادرة فييت نام ثم فُصل من نقابة المحامين ووُضع تحت مراقبة المسؤولين الحكوميين المستمرة.

١٢- وحسب المعلومات الواردة، احتُجز السيد كوان مرة أخرى في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ مع فام هونغ سون، بعد ظهورها خارج مبنى إحدى محاكم هانوي ليظهرا دعمهما للمنشق كو هوي ها فو، وهو محام زميل متهم بنشر دعاية معادية للدولة. ويفيد المصدر بأن الحكومة قالت إن كليهما احتجز بتهمة التسبب في الفوضى العامة. وأفرج عنهما دون توجيه اتهامات إليهما.

١٣- ويفيد المصدر بأنه في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، أصيب السيد كوان بجروح بالغة عندما تعرض لهجوم عنيف بالقرب من منزله في هانوي. فقد ضرب بعصا فولاذية على ركبته، وفخذه، وظهره، وأمضى عدة أيام في المستشفى كي يتعافى. وحسب المصدر، اعتقد السيد كوان في ذلك الوقت أنه قد تعرض لهجوم من قبل عناصر تابعة للدولة.

١٤- وورد في مقابلة مع وكالة اسوشيتد برس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن السيد كوان قال إنه تلقى هو وأسرته والعاملين معه تحذيرات متكررة من السلطات. ومع ذلك، تعهد بمواصلة مناهضة الحكومة ودعم الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب وحرية التعبير.

١٥- وحسب المعلومات الواردة، اعتُقل لي دين كوان، شقيق السيد كوان، بتهمة التهرب الضريبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وهو محتجز حالياً في مركز الاحتجاز رقم ٣ في كيين هونغ. بالإضافة إلى ذلك، ورد أن نغوين تي أوان، ابنة عم السيد كوان، اعتُقلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكانت في الأشهر الأولى من الحمل، وأفرج عنها دون أن توجه إليها اتهامات، بتاريخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، قال السيد كوان لوكالة الأنباء الفرنسية فرانس بريس إن أسرته تتعرض "لكثير من الضغط ... وإنه لأمر فظيع"، حيث يُحتجز كل من شقيقه وابنة عمه.

١٦- ويدعي المصدر أن سلطات الدولة في فييت نام كانت تستهدف السيد كوان لاعتقاله واحتجازه بسبب تعبيره عن آرائه السياسية وأن اعتقاله واحتجازه كانا تعسفيين.

الوضع الحالي لاحتجاز المدعى عليهم

١٧- يُحتجز السيد كوان حالياً في مركز احتجاز هوا لو رقم ١، في منطقة هوان كيم، في هانوي.

رد الحكومة

١٨- يعرب الفريق العامل عن تقديره ردَّ الحكومة.

١٩- وفيما يخص عمليات الاحتجاز السابقة والادعاءات المتعلقة بمضايقة السيد كوان، تشير الحكومة إلى ردها، بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، على النداء العاجل المشترك الذي أُرسل في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ من قبل الرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر

الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٠- و تشير الحكومة بالأخص إلى المقتطف التالي من ردها على النداء العاجل المشترك:

ولد السيد لي كووك كوان في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ في مقاطعة نغي آن في هانوي، وهو محام ومدير شركة فييت نام سولوشتز.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، شارك السيد لي كووك كوان في أنشطة حزب إصلاح فييت نام. وكان في الحبس خلال الفترة ٩ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، على ذمة التحقيق. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، أصدر مكتب التحقيقات التابع لوزارة الأمن العام، أمراً بإقامة دعوى ضد السيد لي كووك كوان وباعتقاله بتهمة "الإطاحة بحكومة الشعب". وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قررت المحكمة العليا الشعبية إلغاء تدابير الاحتجاز وأفرجت عنه.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدر مكتب التحقيقات التابع لوزارة الأمن العام، أمراً باعتقال السيد لي كووك كوان بتهمة التهرب الضريبي (المادة ١٦١ من قانون العقوبات). ويُظهر التحقيق الأولي أن شركة فييت نام سولوشتز، التي أنشئت عام ٢٠١١، غيرت غرضها التجاري ١٣ مرة كان آخرها في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ من أجل "التحديث والبحث والتخزين وتجهيز البيانات وتقديم معلومات عن السوق". وفي هذا الوضع القانوني سعى السيد لي كووك كوان إلى التعاون مع خبراء اقتصاديين، وجمع معلومات لإبرام عقود مزورة مع خبراء ومنسقين، ثم قدم طلب تخفيض الضرائب إلى السلطات الضريبية محاولاً التهرب من الضرائب التجارية. وقد بلغ مجموع التهرب الضريبي ٤٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ دونغ فييتنامي. وتواصل الجهات المعنية العمل في هذه القضية وقضايا أخرى ذات صلة.

وأجري اعتقال السيد لي كووك كوان واحتجازه والتحقيق في قضيته بما يتمشى تماماً مع الترتيبات والإجراءات المنصوص عليها في القوانين الحالية الفييتنامية ومع المعايير والممارسات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويتعلق التحقيق الجاري ضد السيد لي كووك كوان بتهم اقتصادية.

٢١- وأشارت الحكومة في ردها على بلاغ الفريق العامل المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي وصل خلال أسبوع الدورة السابعة والستين للفريق العامل إلى أنه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ "أمر السيد كوان الموظفين بالاتصال وجمع المعلومات التجارية والشخصية لمسؤولين وخبراء اقتصاديين قصد إبرام عقود تجارية مزورة متعلقة باستشارة الخبراء والتنسيق، بهدف إضفاء الطابع الرسمي على "زيادة" تكاليف مدخلات الشركة ثم مطالبة السلطات الضريبية بتخفيض الضرائب من أجل التهرب من ضرائب دخل الشركة. ويصل مبلغ التهرب

الضريبي الجديد إلى ٦٤٩ مليون دونغ فييتنامي، مما يظهر أدلة كافية على انتهاك الفقرة ٣ من المادة ١٦١ من قانون العقوبات بشأن التهرب الضريبي".

٢٢- وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدر مكتب التحقيقات التابع لوزارة الأمن العام في هانوي أمراً بمتابعة إجراءات الدعوى الجنائية ضد السيد كوان واعتقاله بتهمة التهرب الضريبي، وفقاً للمادة ١٦١ من قانون العقوبات. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتُقل السيد كوان ووضع رهن الاحتجاز المؤقت.

٢٣- وتفيد الحكومة كذلك أنه لم يُسجل أي طلب زيارة من أسرة السيد كوان. ويجتمع كل من زوجة السيد كوان وشقيقه شهرياً ويمدان السيد كوان بحاجياته. ويستخدم السيد كوان الإمدادات التي توفرها له أسرته. وبالتالي، فإنه لا أساس للمعلومات التي تفيد بأنه أضرب عن الطعام لمدة ١٥ يوماً. كما أن حالته الصحية طبيعية.

٢٤- وتشير الحكومة كذلك أن السيد كوان محتجز حالياً في مركز الاحتجاز المؤقت رقم ١ التابع للأمن العام في هانوي. وما برح محاموه الثلاثة يعملون معه، واجتمعوا به عدة مرات. وكان من المقرر إجراء محاكمة السيد كوان الابتدائية في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢٥- وتستنتج الحكومة أن السيد كوان استخدم حيلاً معقدة لخداع السلطات بهدف التهرب الضريبي بينما واجبه هو الدفاع عن القوانين والعدالة بصفته محامياً. وجرى اعتقال السيد لي كووك كوان واحتجازه بما يتمشى تماماً مع الترتيبات والإجراءات المنصوص عليها في القوانين الفييتنامية ومع المعايير والممارسات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

المناقشة

٢٦- يتفق كل من الحكومة والمصدر على أن السيد كوان محام فييتنامي. وحسب المصدر، فإنه أيضاً مدافع معروف عن حقوق الإنسان، وبسبب عمله تعرض باستمرار لمضايقات من السلطات منذ عام ٢٠٠٧. وكان السيد كوان تحت المراقبة المستمرة وكان يتعرض بانتظام للاعتقال التعسفي.

٢٧- وكانت آخر مرة اعتقل فيها السيد كوان في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بتهمة التهرب الضريبي، وكان ذلك بعد تسعة أيام من نشر هيئة الإذاعة البريطانية لمقالته بعنوان "أهو دستور أم عقد لخدمات الكهرباء والمياه؟" وانتقد هذا المقال الاحتفاظ بالمادة الدستورية ٤، التي تؤكد رفعة شأن الحزب الشيوعي في الحياة الوطنية. وعند اعتقاله، رفض رجال الشرطة إعطاء أسرته نسخة من الأمر بالقبض.

٢٨- واحتُجز السيد كوان في الحبس الانفرادي في مركز الاحتجاز رقم ١ في هانوي. ونفى تهم التهرب الضريبي، معتبراً أنها لا أساس لها. ويرى المصدر أن للتهم دوافع سياسية.

٢٩- وبعد اطلاع الفريق العامل على جميع الوثائق المقدمة بشأن هذه القضية، فإنه يرى أن السيد كوان معروف أساساً بسبب عمله محامياً ومدافعاً عن حقوق الإنسان. وقد يكون احتجازه الحالي نتيجة لممارسته السلمية للحقوق والحريات المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣٠- وتشير الأحداث التي أدت إلى اعتقال السيد كوان يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى أن احتمال ارتباط اعتقاله واحتجازه بمقالاته عن الحقوق المدنية والسياسية التي ينشرها في مدونته. وعلى الرغم من أن التهمة الموجهة للسيد كوان هي التهرب الضريبي، فإنه نظراً لتاريخ السيد كوان باعتباره مدافعاً عن حقوق الإنسان ومدوناً، قد يكون الغرض الحقيقي من الاحتجاز والمقاضاة هو معاقبته على ممارسة حقوقه بموجب المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وردع الآخرين عن القيام بذلك. ولعل الاعتقالات السابقة، والمضايقات التي تعرض لها السيد كوان تؤكد هذه النقطة.

٣١- على أية حال، يبدو، أن الاعتقال الحالي للسيد كوان انتهاكٌ واضحٌ للمادتين ٩ و١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتين ٩ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمبدأين ١٥ و١٨ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. وتنص الفقرة ١ من المادة ١٤، من العهد على أنه من حق كل شخص، في الفصل في أي تهمة جزائية توجه إليه، "أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة ومستقلة وحيادية منشأة بحكم القانون".

٣٢- ويبين نص الفقرة ٣ من المادة ١٤ أن المحاكمة العادلة تتطلب منح الأشخاص المتهمين الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية. ويظهر هذا المبدأ العام أيضاً في المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على محاكمة الشخص المتهم بجريمة محاكمةً تُؤمن فيها جميع الضمانات الضرورية للدفاع عنه. وتنص الفقرة ٣(ب) من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الضمانات المطلوبة تشمل حق المتهم في أن يتاح له ما يكفي من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه والتخاطب مع المحامي الذي يختاره.

٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، تنص مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن على أنه "لا يجوز الحرمان من الاتصال بمحام لأكثر من بضعة أيام" (المبدأ ١٥) وأن الحق في الاتصال بحام يمارس "دون تأخير ... [و] لا يجوز تعليقه أو الحد منه إلا في ظروف استثنائية، يحددها القانون أو اللوائح القانونية، عندما تعتبر سلطة قضائية أو سلطة أخرى أنه لابد من ذلك من أجل الحفاظ على الأمن والنظام" (المبدأ ١٨). وتقر المبادئ الأساسية المتعلقة بدور المحامين الحق في الاتصال بمحام دون تأخير لا مبرر له، كما أنها تنص على أن يكون الاتصال بمحام في موعد لا يتجاوز، بأي حال من الأحوال، ثماني وأربعين ساعة من وقت الاعتقال أو الاحتجاز.

٣٤- ووُضع السيد كوان في الحبس الانفرادي في الشهرين الأولين من احتجازه. ومنع موظفو السجن مراراً طلبات الزيارة التي تتقدم بها أسرة السيد كوان. ويُعد الاحتجاز في ظل هذه الظروف انتهاكاً واضحاً للمبدأين ١٥ و١٩ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. وتنص هذه المبادئ على أنه "لا يجوز الحرمان من الاتصال بالعالم الخارجي، وخاصة بالأسرة لأكثر من بضعة أيام" (المبدأ ١٥) وعلى أن يكون للشخص المحتجز أو المسجون الحق في أن يزوره أفراد أسرته بصورة خاصة وفي أن يتراسل معهم، وتتاح له فرصة كافية للاتصال بالعالم الخارجي (المبدأ ١٩).

الرأي

٣٥- في ضوء ما تقدم، يصدر الفريق العامل الرأي التالي:

يشكل سلب السيد كوان حريته إجراءً تعسفياً لمخالفته لأحكام المادتين ٩ و١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحكام المادتين ٩ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويندرج ضمن الفئة الثالثة من فئات الاحتجاز التعسفي التي يشير إليها الفريق العامل عند النظر في الحالات المعروضة عليه.

٣٦- وبناءً على هذا الرأي، يطلب الفريق العامل إلى الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لتصحيح وضع السيد كوان، أي بإطلاق سراحه فوراً أو ضمان أن تفصل في التهم الموجهة إليه محكمة مستقلة ومحايدة، من خلال إجراءات ممتثلة تماماً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٧- ويطلب الفريق العامل إلى الحكومة أيضاً ضمان منح تعويض إلى السيد كوان على الاحتجاز التعسفي الذي تعرض له.

٣٨- ويوجه الفريق العامل نظر الحكومة إلى ما عليها من التزامات بصفتها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويحثها على مواءمة قوانينها مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[اعتُمد في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣]